

أثر محددات السيولة المصرفية على مؤشرات الاداء المصرفي

The effect of bank liquidity determinants on banking performance indicators

م.د. مؤيد محمد عبد عيد^(١)

Lect. Moyad Mohammed Abdul-Eid (PhD)

الخلاصة

تعد دراسة مؤشرات السيولة ومؤشرات الربحية ذا أهمية كبيرة لتحديد اداء البنك وللتحوط من مخاطر السيولة. وغالبا تحدث ازمات السيولة التي تسبب مخاطر كبيرة على البنك وعلى الجهاز المصرفي بشكل عام. وقد تم الاعتماد على اهم مؤشرات الربحية وهي العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات والعائد على الاستثمار كمتغيرات مستقلة وتم اعتماد المتغيرات المعتمدة وهي الاحتياطي القانوني والاختياري والاحتياطيات العامة وقد تم التوصل الى اهم النتائج ومنها العلاقة العكسية بين مؤشرات الربحية وبين مؤشرات السيولة وكذلك على الاهمية والقوة التفسيرية البالغة للاحتياطي القانوني في تأثيره بصورة مباشرة على ربحية البنك والذي يعطي الاولوية للبنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية من خلاله وكذلك الى اهمية المواءمة بين السيولة والربحية

الكلمات المفتاحية: مؤشرات واستراتيجيات السيولة المصرفية، مؤشرات الربحية

Abstract

The study of liquidity indicators and profitability indicators is of great importance to determine the bank's performance and to hedge against

١ - جامعة الفرات الأوسط التقنية - الكلية التقنية الإدارية/ الكوفة

liquidity risks. Liquidity crises often occur that cause great risks to the bank and the banking system in general. The most important indicators of profitability have been relied upon, which is the return on equity, the return on assets and the return on investment as independent variables. The approved variables have been adopted, namely the legal and voluntary reserves and general reserves. The most important results have been reached, including the inverse relationship between profitability indicators and liquidity indicators, as well as on the importance and explanatory power. The importance of the legal reserve in its direct impact on the profitability of the bank, which gives priority to the central bank in implementing monetary policy through it, as well as to the importance of matching between liquidity and profitability

Keywords: Bank liquidity indicators and strategies, profitability indicators

المقدمة

أصبحت إدارة المنظمة بشكل عام والمصارف بشكل خاص مهمة معقدة وصعبة بسبب العولمة السريعة وزيادة المنافسة، والتطور التكنولوجي المتسارع والتغيرات في السلوك الفردي والمجتمعي، وان زيادة عدم اليقين في عالم الأعمال كثفت مخاطر الأعمال المرتبطة بها وتعد استراتيجيات ادارة السيولة المصرفية أداة فعالة للمواءمة بين اهداف المصرف المتضادة ولتحقيق ميزة تنافسية على المدى الطويل. فالاستراتيجية ليست نشاطا لمرة واحدة بل يشكل ممارسة مستمرة وبالتالي تحتاج المنظمات إلى إجراء تغييرات مستمرة مع التغيرات البيئية من أجل التنافس والبقاء على قيد الحياة بشكل أفضل. وان تحديد نسب السيولة المناسبة وتكاليف توفيرها تمثل العمود الفقري لربحية المصرف وفضلا عن الامان والثقة التي يزرعها المصرف في نفوس الزبائن سواء الحاليين او المحتملين، لذا تناول البحث الاستراتيجيات التي من خلالها يحدد المصرف السيولة المناسبة وانعكاساتها على مؤشرات الاداء خصوصا مؤشرات الربحية التي تتناسب عكسيا مع السيولة ، تأتي اهمية البحث من جانبين الاول هو ان استراتيجيات ادارة السيولة تعد اهم الركائز التي يستند عليها العمل المصرفي والجانب الثاني هو ان مؤشرات الاداء تعبر عن نتيجة عمل الادارة بشكل عام واستراتيجيات السيولة بشكل خاص وبالتالي يمكن استخلاص السبل التي تجعل المواءمة بين استراتيجيات السيولة ومؤشرات الاداء بصورة عامة والربحية بصورة خاصة

المبحث الأول / منهجية الدراسة

أولا- مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث حول تكرار فشل العمل المصرفي نتيجة لسوء ادارة مخاطر السيولة التي اصبحت الفخ الذي يعلمه مدراء المصارف ويقعون به بصورة مستمرة على الرغم من وجود عدة استراتيجيات لإدارة السيولة.

ثانيا- أهمية البحث

١. إمكانية التعرف على درجة الأهمية لكل من مؤشرات السيولة والربحية والعلاقة بينهما.
٢. معرفة العلاقة العكسية بين مؤشرات السيولة ومؤشرات الربحية
٣. معرفة أهمية الاستثمارات قصيرة الأجل مخزن ملائم للسيولة كاحتياط لتوفير السيولة.

ثالثا- فرضية البحث:

نحدد فرضية الدراسة بأن

- ١ - عدم وجود دلالات إحصائية وقياسية ومعنوية بين تأثير نسب السيولة المصرفية على مؤشرات الاداء المصرفي
- ٢ - وجود دلالات إحصائية وقياسية ومعنوية بين تأثير نسب السيولة المصرفية على مؤشرات الاداء المصرفي

رابعا- أهداف البحث

تركزت اهداف البحث حول عدد من النقاط

- ١ - التعرف على استراتيجيات ادارة السيولة وأهمية تطبيقها
- ٢ - قياس تأثير استراتيجيات السيولة على مؤشرات الاداء
- ٣ - التعريف بالمخاطر المصرفية مع التركيز على مخاطر السيولة
- ٤ - التركيز على أهمية ادارة السيولة ومواءمتها مع اهداف المصرف

خامسا- حدود البحث

تناول البحث المدة الزمنية (٢٠٠٨-٢٠٢٠) والتي اعتمد على تحليل القوائم المالية لبنك الاردن

سادسا- اسلوب البحث

اعتمد البحث النهج الاستقرائي للوصول الى صحة او خطأ الفرضية كما استلزم التحليل النظري لبيان نوع العلاقة بين استراتيجيات ادارة السيولة ومؤشرات الاداء وتم تعزيز ذلك بأسلوب القياس الاقتصادي لغرض قياس درجة العلاقة بين متغيرات الدراسة لبنك الأردن باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS

المبحث الثاني / الجانب النظري

الابعاد الفكرية لمتغيرات الدراسة

المطلب الأول / السيولة المصرفية

اولا- مفهوم السيولة

تعد السيولة لدى البنوك مقياساً لقدرته على العثور بسهولة على الأموال التي قد يحتاجها لتلبية الطلبات عليه. يمكن أن تأتي السيولة من حيازات نقدية مباشرة بالعملة أو في حساب لدى البنك المركزي كالاحتياطي القانوني الذي يعد عامل أمان للمودعين. والأكثر شيوعاً أنها تأتي من الاحتفاظ بالأوراق المالية التي يمكن بيعها بسرعة، بأقل خسارة ممكنة، مثل الأوراق المالية عالية الجدارة الائتمانية، والسندات الحكومية التي لها آجال استحقاق قصيرة الأجل. في الواقع، إذا كانت فترة استحقاقها قصيرة بما يكفي، فبإمكان البنك ببساطة انتظار قيامهم بإرجاع أصل الدين عند الاستحقاق. وتتميز الأوراق المالية الآمنة قصيرة الأجل أيضاً في سرعة التداول في الأسواق السائلة، مما يعني أنه يمكن بيع كميات كبيرة دون تحريك الأسعار أكثر من اللازم وبتكاليف منخفضة للمعاملات (Barbara Casu, et al, 2006:228) وتعد السيولة في المصارف عاملاً رئيسياً لأنه يحتاج إلى التأكد من أنه يحتفظ بما يكفي من النقد أو الأصول السائلة الأخرى للوفاء بالتزاماته تجاه المودعين ولتلبية طلبات قروض العملاء. فالسيولة هي السرعة التي يمكن من خلالها تحويل الموجود إلى نقد ، وأن عملية تكوين الأصول ذات الأكثر جاذبية بالنسبة للمقرضين تتضمن تكوين الموجودات التي من الممكن تحويلها إلى سيولة بسرعة بدون خسارة تحسب أما السيولة المصرفية فيعرفها Hempel بأنها (مدى قدرة المصرف في مواجهة التزاماته المتمثلة في تلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم وفي الوقت نفسه قدرته على تلبية طلبات الائتمان التي يحتاجها المقترضون (Hempel&Simonson, 1999:66) بما تقدم فإن للسيولة ثلاثة مرتكزات **الوقت** : وهي سرعة تحويل الموجود الى نقد و **المخاطرة** : وهي احتمالية انخفاض قيمة الموجود **التكلفة** : هي التضحية المالية او التضحيات المالية الأخرى التي يتطلب وجودها في عملية اجراء ذلك التغيير وبشكل أساسي، يجب أن يكون البنك دائماً قادراً على مواجهة العجز العادي وغير الطبيعي في التدفقات النقدية المتوقعة. وتتسم مسألتان بأهمية خاصة في سياق السيولة المصرفية. (Howells & Bain, 2007:9)

الأولى: - هناك مفاضلة بين السيولة والربحية. وهذا يعني أنه ينبغي للبنك حساب تكلفة الفرصة البديلة للمبلغ المحتفظ به كموجودات سائلة، لأن هذه الأصول عادة ما تكون إما غير مدرة للدخل أو منخفضة العائد.

الثانية: - إن احتياطات المصارف هي تأمين ضد التكاليف المرتبطة بتدفقات الودائع الوافدة. ففي حالة التدفق الكبير للودائع فإنه سيحتاج إلى تغييرات في أجزاء أخرى من الميزانية العمومية وسيطلب نهجاً منسقاً لإدارة الأصول والخصوم. وعلى وجه الخصوص، في حالة وجود مصرف بحاجة إلى سيولة، لديه أربعة خيارات: (Barbara Casu, et al, 2006:228)

- A. الاقتراض من بنوك أخرى
- B. بيع بعض أوراقها المالية
- C. بيع بعض قروضها
- D. الاقتراض من البنك المركزي.

وينبغي على المصرف الذي يواجه مشكلة سيولة عادة أن يتصرف بسرعة وسرية لتلبية أي نقص. وإذا كان على المؤسسات أو المودعين الآخرين أن يدركوا أن البنك يعاني من نقص في السيولة، فإنه يمكن أن يخلق تدهوراً على البنك ويحتمل أن يؤدي إلى إعسار. وهذا هو السبب في أن بيع القروض أو استدعائها قد يثير مشاكل بالنسبة للبنك المضطرب، وقد يكون خيار اقتراض الأموال من البنك المركزي الملاذ الأخير) أحد أهم المهام في إدارة المؤسسة المالية ان تضمن وجود سيولة كافية في جميع الاوقات بغض النظر عن حالات الطوارئ التي قد تظهر. والمؤسسة المالية تعد "سائلة" إذا امتلكت امكانية الحصول على الاموال لا نفاقها على الفور بتكلفة معقولة في الوقت المناسب بالتحديد. هذا يوحي بأن الشركة المالية السائلة إما أن توفر كمية مناسبة من الأموال على الفور في متناول اليد قابلة للأنفاق عندما يكون هناك طلب متنامي على الودائع أو تتمكن من جمع الأموال السائلة في الوقت المناسب عن طريق الاقتراض أو بيع الموجودات لتلبية التزامات البنك. (Joseph, 2013:47)

ثانياً. أهمية السيولة

تعد السيولة شريان الحياة لأي مؤسسة، إلا أنها ضرورية جداً للكيانات عالية الاستدانة مثل البنوك التي تعتمد على تمويلها بشكل أساسي على ودائع المودعين إذ تشكل نسبة كبيرة قد تصل إلى ٨٠% من تمويلها لذا فالبنوك تستثمر قسماً من هذه الأموال في استثمارات قصيرة الاجل التي يكون تاريخ استحقاقها اقل من سنة كما أنها تمتاز بسيولة عالية جداً من حيث سرعة بيعها في السوق المالي وبأقل كلفة كالأوراق المالية عالية السيولة كأذونات الخزانة والأوراق التجارية وغيرها والتي يهدف منها البنك تحقيق عائد متواضع من جانب وكذلك تعد أماناً للمصرف لإمكانية تحويلها إلى نقد بسرعة. وعلى نطاق أوسع، أظهرت الأزمة المالية التي بدأت في عام ٢٠٠٨ كيف يمكن نقل مشاكل السيولة والمخاطر التي تنشأ في النظام المالي بأكمله للتكامل في المعاملات بين الدول كثمرة التطورات التكنولوجية خصوصاً في هندسة الاتصالات

وإمكانية نقل الأموال إلكترونياً بين دول العالم. وإن التداعيات الفورية والخطيرة لعدم كفاية السيولة تجعل إدارة مخاطر السيولة عنصراً رئيسياً في الهيكل العام لإدارة المخاطر بالبنك. وتشمل العناصر الأساسية لعملية إدارة مخاطر السيولة السليمة التي وضعها مجلس الإدارة (Rose,2013:348)

١. حوكمة الشركات المناسبة والمشاركة الفعالة من قبل الإدارة.
 ٢. الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات المناسبة والحدود المستخدمة لإدارة مخاطر السيولة ومراقبتها ، حتى في الظروف المجهد.
 ٣. نظم قياس ومراقبة مخاطر السيولة المناسبة.
 ٤. الإدارة الفعالة للسيولة خلال اليوم والضمان.
 ٥. الحفاظ على مجموعة متنوعة بشكل مناسب من مصادر التمويل الحالية والمحتملة في المستقبل.
 ٦. مستويات كافية من الأوراق المالية القابلة للتسويق عالية السيولة، دون أي عوائق قانونية أو تنظيمية أو تشغيلية، والتي يمكن استخدامها لتلبية احتياجات السيولة في المواقف العصبية.
 ٧. خطط تمويل الطوارئ الشاملة.
 ٨. معالجة أحداث السيولة السلبية المحتملة واحتياجات التدفق النقدي الطارئ.
 ٩. الضوابط الداخلية الكافية المحيطة بجميع جوانب إدارة مخاطر السيولة.
- ان انخفاض السيولة دون المستوى المطلوب هو أحد المؤشرات الأولية التي تدل على ان المؤسسة المالية تواجه مأزقاً قد يتطور الى ازمة حقيقية إذا لم تتخذ الإدارة الإجراءات السليمة. فمثلا من المحتمل أن أحد البنوك المتعثرة قد يفقد الودائع ولذلك فهو يضطر للتخلص من بعض موجوداته الأكثر أماناً " الأكثر سيولة " لمواجهة التزاماته المتنامية. وبذلك قد تصبح مؤسسات الإقراض الأخرى مترددة في إقراض الشركة المتعثرة لارتفاع المخاطر وقد يطلب من الشركة المعسرة ضمانات أكبر من القرض المطلوب بكثير وتمنح القرض بسعر فائدة اعلى من الطبيعي، الأمر الذي قد يخفض من أرباح الشركة المالية ويهددها بالفشل. كما ان حالات النقص في النقدية لبعض مقدمي الخدمة المالية توضح أنه لا يمكن تجاهل احتياجات السيولة. اذ يمكن إغلاق الشركة المالية إذا كانت لا تتمكن من رفع السيولة الكافية. وإن كفاءة مديري السيولة تعد مقياساً مهماً لفاعلية الإدارة العامة في تحقيق أهداف المؤسسة المالية. (Rose,p347,2013)

ثالثاً. الطلب والعرض على السيولة

الطلب على السيولة يزداد نتيجة عدة أسباب تصنف في مجموعتين هما كما يلي. (Rose,2013:348)

A. طلب المؤسسات المالية على الاموال القابلة للإنفاق يأتي عادة من مصدرين

١. سحب الزبائن الأموال من حساباتهم (الودائع).

٢. طلبات الائتمان من زبائن المؤسسة التي ترغب في الاحتفاظ بهم، إما على شكل طلبات قروض جديدة أو رسومات على خطوط الائتمان الحالية.

B. مصادر أخرى للطلب على السيولة تشمل

١. سداد القروض السابقة، مثل قروض المؤسسة التي قد تكون وردت من الشركات المالية الأخرى أو من البنك المركزي.

٢. تسديد ضريبة الدخل

٣. يطلب المصرف السيولة عندما يدفع مقسوم الارباح لحملة الأسهم.

رابعا. عرض السيولة

لتلبية الطلبات السابقة للسيولة يمكن للشركات المالية الاستفادة من عدة مصادر محتملة لعرض السيولة ومن اهم هذه المصادر استقبال ودائع الزبائن الجدد. اذ ان تدفقات الودائع تميل الى أن تكون كثيفة في الأول من كل شهر حيث يتم صرف جداول رواتب الشركة، كما انها قد تصل إلى الذروة الثانية في منتصف كل شهر حيث يتم دفع الفواتير. هناك عنصر آخر مهم في المعروض من السيولة النقدية يأتي من الزبائن وسداد قروضهم من مبيعات الموجودات، ولا سيما الأوراق المالية من المحفظة الاستثمارية. كما ان تدفقات السيولة أيضا تأتي من إيرادات الرسوم الناتجة عن بيع خدمات غير إيداعيه ومن الاقتراض من سوق المال. هذه المصادر المختلفة للطلب والعرض على السيولة تأتي سوية لتحديد لكل منشأة مالية صافي مركز السيولة لأي لحظة من الوقت. حيث ان صافي مركز السيولة (L) لأي وقت هو: (Rose,2008:348)

مركز صافي السيولة = التدفقات النقدية الداخلة - التدفقات النقدية الخارجة

جدول ١ ((مصادر الطلب والعرض على السيولة في المؤسسات الإيداعية))

الطلب على الاموال	عرض الاموال
سحب الزبائن من ودائعهم	الودائع الجديدة للزبائن
طلبات الائتمان من الزبائن للقروض الجيدة	الدخل من مبيعات الخدمة غير الوداعية
سداد القروض غير الوداعية	مدفوعات الزبائن عن القروض
مصاريف التشغيلية والضريبة	بيع موجودات
مدفوعات حملة الاسهم مقسوم ارباح نقدي	الاقتراض من السوق النقدي

المصدر: من اعداد الباحث Peter Rose, Sylvia C.Hudgins, Bank management & financial Services,2013

خامسا. مشكلة ادارة السيولة

ان جوهر مشكلة ادارة السيولة بالنسبة للمصرف التجاري يمكن تشخيصها من جانبين (Sangmi,et al, 2010,124)

الاولى- من النادر ان يكون الطلب على السيولة المصرفية مساويا للسيولة المعروضة في أي وقت من الاوقات فالمصرف يتعامل باستمرار اما مع عجز في السيولة او فائض.

الثانية- هناك علاقة عكسية بين السيولة والارباح أي كلما زادت السيولة كلما قلت ارباح البنك وبالعكس كلما قلت السيولة زادت ربحية المصرف لتشغيله نسبة كبيرة من الاموال التي يحتفظ بها بالمقابل زادت مخاطر السيولة وعجزه عن مقابلة التزامات المصرف اتجاه المودعين او انخفاض قدرته على تلبية الفرص الجديدة والجيدة لمنح قروض جديدة للزبائن

سادسا. نسبة السيولة المصرفية

ان المحافظة على نسبة من السيولة المصرفية بمستوى متزن تكاد تكون معدومة نتيجة للعمليات الواسعة للعمل المصرفي الواسع من (التدفقات النقدية الخارجة) و (التدفقات النقدية الداخلة) فالمصرف اما ان يمتلك سيولة أكبر من الصفر وتعد سيولة فائضة او يمتلك سيولة اقل من الصفر وهي تمثل نسبة عجز في السيولة وستكون لدينا نقطتان هما (Rose,p348,2013)

الاولى - في حالة كون السيولة لدى البنك أصغر من صفر وهذا يعني ان الطلب على السيولة يفوق المعروض النقدي لدى البنك هنا يجب على الادارة الاستعداد لمواجهة العجز في السيولة وتقرر متى ومن اين تجمع الاموال الاضافية لمواجهة الطالب المتزايد على الودائع.

الثانية - في حالة كون السيولة لدى البنك أكبر من صفر وهذا يؤدي الى انخفاض الطلب على الاموال مقابل زيادة المعروض النقدي وسيكون هذا مؤشر لوجود فائض في السيولة يجب ان تقرر استثماره بشكل ايجابي وقد يكون هناك حاجة لتغطية الاحتياجات المستقبلية للنقد

سابعا. اسباب مشاكل السيولة في المصرف

١. ان المصارف تقترض مبالغ كبيرة من الايداعات القصيرة الاجل والاحتياطي من الافراد والاعمال ومن المؤسسات الكبيرة الاخرى ثم يمنح الائتمان الطويل الاجل لزبائنه المقترضين. لذلك فان معظم البنوك تواجه عدم التوازن بين مواعيد الاستحقاق على موجوداتها ومواعيد الاستحقاق المرتبطة مع الديون وان التدفق النقدي الداخل من الموجودات نادر ما يوازن النقد المتدفق للخارج لتغطية الديون والمشكلة المرتبطة مع حالة عدم مطابقة الاستحقاقات هي ان المصارف تمتلك نسبة عالية من الديون التي يتم تسديدها حسب الطلب الفوري لها مثل طلب الايداعات وقروض السوق النقدي لذلك فأن على المصارف ان

تتأهب دائما لتلبية طلبيات النقد الفورية والتي قد تكون مهمة في اوقات، خصوصاً قرب نهاية الاسبوع وبداية كل شهر واثناء مواسم معينة في السنة (Rose,2013:348)

٢. حساسية المصرف نتيجة تغير اسعار الفائدة. فعندما ترتفع اسعار الفائدة فأن بعض المودعين سوف يسحبون ايداعاتهم بحثاً عن ارباح أكبر في مكان اخر. ان العديد من الزبائن الذين يرغبون بالاقتراض سوف يؤجلون طلبات القروض الجديدة او يسرعون في سحبها من هذه الخطوط الائتمانية التي تحمل نسبة فائدة منخفضة. لذلك فأن اسعار الفائدة المتغيرة تؤثر على طلبية الزبون للإيداعات وطلبية الزبون للقروض والتي لكل منها تأثير كامن على مركز المصرف من السيولة المالية. (Joseph, 2013:47)

٣. ان حركة اسعار الصرف تؤثر على قيم الموجودات في السوق التي قد يحتاج المصرف بيعها لغرض زيادة امواله السائلة اضافية وهي تؤثر مباشرة على كلفة الاقتراض في سوق النقد. بعد هذه العوامل فأن على المصرف ان يعطي اسبقية عالية لتلبية طلبات السيولة. ان الفشل في ذلك قد يضعف الثقة التي وضعها الافراد في المصرف. (Joseph, 2013:47)

المطلب الثاني: مفهوم استراتيجيات ادارة السيولة

أولاً:- استراتيجيات مدراء السيولة:

المدراء العاملون في مجال إدارة السيولة وضعوا عدة استراتيجيات واسعة للتعامل مع سيولة المصرف ومشاكلها: (Rose,2008:351)

١. توفير سيولة من الموجودات (إدارة سيولة الموجودات)
٢. الاعتماد على السيولة المقترضة لتلبية الحاجة للسيولة النقدية (إدارة الديون)
٣. إدارة السيولة المتوازنة (موجودات وديون / مطلوبات)

١- استراتيجيات إدارة سيولة الموجودات (تحويل الموجودات)

إن تلبية حاجة المصرف للسيولة تعرف بإدارة سيولة الموجودات وإن هذه الاستراتيجية تدعو إلى خزن السيولة على شكل حيازة موجودات سائلة (على شكل عملة نقدية وسندات، ضمانات قابلة للبيع) وعندما تصبح الحاجة للسيولة قائمة فان موجودات مختارة تباع مقابل النقود إلى أن تلبى كل احتياجات المصرف للنقد وتدعى هذه الاستراتيجية بعملية تحويل الموجودات الى نقد سائل لان الأموال السائلة تجمع عن طريق تحويل موجودات غير نقدية (كالأوراق المالية) إلى نقدية. ولتحديد الموجودات السائلة؟ يجب أن يكون لها ثلاث خصائص وهي. (Rose,2013:351)

١. يجب أن يكون لها سوق جاهز ليكون تحويلها إلى نقد بسرعة من دون إي تأخير.

٢. يجب أن يكون لها سعر مستقر بشكل معقول بحيث إن سرعة بيعها في السوق لا تؤثر على سعرها مهما كان حجم البيع وسرعته

٣. يجب أن يكون هناك إمكانية لاسترجاعها اي يتمكن البائع من اعادة شرائها

٢. - استراتيجية إدارة المطلوبات للسيولة المقترضة

لقد بدأت العديد من المؤسسات المالية الكبيرة اليوم بجمع المزيد من أموالها السائلة من خلال الاقتراض من سوق المال، إن هذه الاستراتيجية والتي تدعى السيولة المشتراة أو **إدارة المطلوبات وهي** تدعو إلى الاقتراض الكافي من الأموال التي يمكنها من الإنفاق مباشرة لتغطية كافة الطلبات المتوقعة للسيولة. إن اقتراض الأموال السائلة لها عدد من المميزات فالمصرف يستطيع الاقتراض فقط عندما يحتاج فعلا للأموال أي عكس خزن السيولة في الموجودات والتي يتوجب فيها وجود مستودع لخزن الموجودات السائلة في كافة الأوقات مما يخفض من احتمالية أرباح المصرف لأن الموجودات السائلة لها عادة نتائج منخفضة وإن استخدام الأموال المقترضة تسمح للمصرف أن يترك حجم وتركيب محفظة موجوداته على حالها بدون تغيير إذا كانت راضية بالموجودات التي تمتلكها في الوقت الحالي. وعلى النقيض من ذلك فإن بيع الموجودات للحصول على السيولة تقلص حجم البنك مع انخفاض حيازة الموجودات الإجمالية وأخيرا أن إدارة المطلوبات تأتي مع أدوات التحكم الخاصة بها (Rose,2008:351)

٣. استراتيجية ادارة السيولة المتوازنة.

بسبب المخاطر المتضمنة عند القيام باقتراض السيولة وكلف خزن السيولة في الموجودات فإن معظم البنوك تجازف في اختيار استراتيجية ادارة السيولة وتستخدم كل من ادارة الموجودات وادارة الديون حسب الادارة المتوازنة للسيولة فإن بعض الطلبات المتوقعة للسيولة تخزن في الموجودات (حيازة ضمانات كسندات قابلة للتسويق وايداعات في بنوك اخرى) بينما ان الاحتياجات الاخرى للسيولة تحتجز عن طريق اعدادات متطورة لخطوط ائتمانية في مصارف مراسلة او مزودين اخرين للأموال وان الاحتياجات المالية تلبي خصوصا من القروض قصيرة الاجل والضمانات التي يمكن تحويلها الى عملة نقدية حالا عند الحاجة لها. (George, Donald, 1999:321)

المطلب الثالث: - الاداء المصرفي

يسعى مدراء البنك من خلال الأداء المالي، في الصناعة المصرفية لإقامة علاقة بين تصنيف المسؤولية الاجتماعية للشركات في المنظمة وأدائها المالي بناءً على مؤشرات رئيسة مثل صافي الربح بعد الضرائب وأرباح السهم الواحد. واكتساب فهم أعمق لتأثير المسؤولية الاجتماعية للشركات على الاستدامة عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار. ونتيجة تأثير الأزمة المالية 2007-2008 دفع الحكومات في العديد من الدول

الأوروبية الى انقاذ بعض بنوكها الرئيسية أو تأميمها للحفاظ على استقرار الأسواق المالية ومنع حدوث صدمة منهجية للاقتصاد ككل. وفي أعقاب هذه الأحداث، نما الدعم لمزيد من التنظيم المصرفي، بما في ذلك، زيادة رأس المال المصرفي لمنع فشل البنوك وزيادة كفاءة أداء البنك (Zimmermann, 2017:6)

اولا- نسب السيولة المصرفية.

١-نسبة الرصيد النقدي: - ويتم احتسابها من خلال المعادلة الآتية:

((نسبة الرصيد النقدي = النقد لدى البنك المركزي + النقد في الصندوق + ارصدة سائلة اخرى
*نسبة الرصيد النقدي 100 / الودائع وما في حكمها)) وتشير هذه النسبة الى مقدار النقد الموجود لدى البنك المركزي وفي الصندوق فضلا عن الارصدة الاخرى كالعملات الاجنبية والمسكوكات الذهبية الموجودة في المصرف لغرض الوفاء بالتزاماته المصرفية و كلما زادت نسبة الرصيد النقدي زادت قدرة المصرف على تأدية التزاماته المالية في مواعيدها , الا ان ذلك ينعكس سلبا على العائد المصرفي وذلك لعدم توظيف هذه الاموال السائلة في استثمارات يمكن ان تدر عوائد مالية على المصرف (Sangmi, et al , 2010, 50).

٢-نسبة الاحتياطي القانوني: - ان الاحتياطي القانوني هو عبارة عن الودائع التي تحتفظ بها المصارف التجارية لدى البنك المركزي مضافا اليه الاحتياطي من النقد مع العلم ان هذا الاحتياطي عادة ما يكون اجباريا وهو نوعين (احتياطي الزامي / واحتياطي التغطية) وتمثل هذه النسبة مدى قدرة الموجودات النقدية في البنك المركزي على الوفاء بالتزامات المالية المترتبة بذمة المصرف وتكون بالصيغة الآتية: (Sangmi, et al , 2010, 51)

((نسبة الاحتياطي القانوني = النقد لدى البنك المركزي / (اجمالي الودائع + الصكوك وحوالات وخطابات دورية مستحقة الدفع + الارصدة المستحقة للمصارف + مبلغ مقترض من البنك المركزي)
وهناك احتياطات يكونها البنك غير قانونية وتعد مهمة جدا لتوفير الحماية لمواجهة مخاطر السيولة وهي نوعان الأولى هي الاحتياطات الاختيارية ويحتفظ بها البنك لأجل مواجهة الظروف الطارئة يقطعها من الارباح المحتجزة وهي تعد عامل امان للبنك كلما كانت كبيرة كلما كان للبنك سيولة عالية والثانية هي الاحتياطات العامة وهي احتياطي غير الزامي اذ يحدد البنك تخصيصات لمواجهة المخاطر العامة كالمخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة ومخاطر أسعار الصرف ومخاطر أسعار الفائدة وغيرها (Sangmi, et al , 2010, 124)

1- الاوراق المالية الحكومية الاخرى / مجموع الموجودات- فيما يخص المؤشر الأول فإنه يحاول ان يوضح تأثير الاستثمار بالأوراق المالية الحكومية التي تمتاز بالضمان اكثر من غيرها نسبة الى اجمالي الموجودات .

وهو مؤشر واضح وصريح عن قدرة المصرف في الاستفادة من هذا النوع من الاستثمار وقت الحاجة الى السيولة.

2- الودائع الاساسية / الارصدة او التمويل الكلي- يتناول هذا المؤشر مستوى السيولة من حيث الودائع الأساسية الى إجمالي التمويل، فمستويات السيولة القوية وممارسات إدارة الأموال المتطورة سيكون لدى المصرف حق الوصول إلى مصادر موثوقة وكافية من الأموال بشروط ميسرة لتلبية احتياجات السيولة الحالية والمتوقعة. (Zimmermann,2017:142)

3- الموجودات السائلة / الالتزامات تحت الطلب- يتم احتساب هذا المؤشر من خلال جمع الموجودات التي تستحق خلال سنة واحدة مقسومة على جميع المطلوبات مع المدة نفسها من الاستحقاق. ويعتزم التقاط مطابقة السيولة للموجودات والمطلوبات، ويوفر في الوقت نفسه المدى الذي يمكن للمصارف من تلبية سحب الأموال القصيرة الامد دون مواجهة مشاكل السيولة.

4- الموجودات السائلة / المطلوبات الكلية- يعد هذا المؤشر شبيه بالمؤشر السابق الا ان نقطة الفرق هو ان المؤشر السابق يأخذ فقط التمويل القصير الامد بما يتناسب ومدة الاستحقاق للموجودات (السائلة) في حين ان هذا المؤشر يأخذ جميع المطلوبات بمختلف مدة الاستحقاق والهدف منه لمعرفة امكانية المصرف من تمويل موجوداته السائلة بمصادر لا تعتمد فقط على الامد القصير فحسب وانما يمتاز بالتنوع لتحاشي تقييد المصرف في ذلك الجانب.

5- نسبة تغطية السيولة (LCR) Liquidity Coverage Ratio - الهدف من LCR هو ضمان السيولة قصيرة الامد للمصرف، فيحافظ المصرف على مستوى كاف من الموجودات السائلة عالية الجودة التي يمكن تحويلها إلى نقد لتلبية حاجات السيولة لأفق زمني لمدة 30 يوما في ظل سيناريو الإجهاد و سيتم تحديد سيناريو الإجهاد للسيولة من قبل المشرفين. ومن خلال هذا المعيار يتمكن المصرف من امتلاك نسبة من الموجودات السائلة عالية الجودة لتغطية مجموع صافي التدفقات النقدية الخارجية لمدة زمنية 30 يوما في ظل هذا السيناريو. كما يجب أن تلبي هذه الموجودات متطلبات محددة. عموماً، أن يتم تحويل الموجودات السائلة عالية الجودة بسهولة وعلى الفور إلى نقد على الأقل أو عدم فقدان القيمة. فضلاً عن ذلك، لا بد ان تتحمل انخفاض المخاطرة الائتمانية والسوقية لها (Norton ,porter, 2015 : 56)

6- نسبة صافي التمويل المستقر تم تطوير هذه النسبة لضمان سيولة المصرف المتوسطة وطويلة الامد. وفقاً لهذا المعيار، ينبغي تمويل الموجودات طويلة الامد مع ما لا يقل عن الحد الأدنى من المطلوبات المستقرة بالنسبة لمخاطر السيولة لديها. ويهدف هذا المعيار لتشجيع أفضل تقييم لمخاطر السيولة في جميع فقرات داخل وخارج الميزانية العمومية، وهو يتمثل بالآتي: التمويل المستقر المتاح هو مجموع رأس مال البنك، والاسهم

الممتازة أو المطلوبات بأمد استحقاق سنة واحدة أو أكثر وأنواع أخرى من المطلوبات طويلة الامد. في حين ان التمويل المستقر المطلوب يمكن تعريفه بأنه مجموع قيمة الموجودات المملوكة والتي يتم تمويلها من خلال المؤسسات وغيرها.

7- القروض / مجموع الموجودات- تشير هذه النسبة إلى ماهي النسبة المثوية للموجودات المصرفية التي وظفت في القروض غير السائلة. ومن ثم فإن ارتفاعها يكون سلبا على مستوى سيولة المصرف. (Sokefun, 2014:166)

8 - القروض (/ الودائع + التمويل قصير الامد)- وهي نسبة الموجودات غير السائلة متمثلة بالقروض مع المطلوبات السائلة المتمثلة بالودائع والتمويل قصير الامد وتفسيره هو نفسه كما في حالة نسبة القروض الى اجمالي الموجودات, اي كلما ارتفع هذا المعدل يصبح المصرف اقل سيولة: (Norton, porter, 2015: 56)

ثانيا- مؤشرات الربحية

نسب الربحية تقيس كفاءة الشركة في تحقيق الأرباح، ويتم قياس الأرباح التشغيلية من خلال الأرباح قبل الفوائد والضرائب للشركة ويتم قياس هامش الربح على المبيعات نسبة الربح المتحقق لكل دولار من الموجودات تعد مؤشرات الربحية من أهم مؤشرات الأداء لقياس الكفاءة ويعد الربح بحد ذاته العنصر الحاسم في استمرار المؤسسة المصرفية وبقائها والحفاظ على السيولة وكفاية رأس المال وتحسين جودة الخدمات وهي أحد الأهداف الرئيسية التي تسعى البنوك لتحقيقها هو تحقيق أكبر قيمة لاسهم البنك والتي تعد محصلة نهائية لكثير من العمليات والقرارات المرتبطة بجميع نواحي الاداء الشامل للبنك ولكي يتمكن من تحقيق الارباح عليه أن يستثمر الأموال التي حصل عليها في موجوداته في مجالات منها القروض والاستثمار في الاوراق المالية والموجودات الثابتة، فكلما سعت المصارف التجارية إلى زيادة إيراداتها وتخفيض نفقاتها سيؤدي ذلك إلى زيادة ربحية المصرف (Bjorns dottir, 2010, 17). ولذلك يهتم المحللون بمؤشرات الربحية في تقييم الأداء لأنها تعطي إجابات نهائية عن كفاءة الأداء التشغيلي لإدارة المصرف، لأن الربحية هي انعكاس وحصيلة للكثير من القرارات والسياسات التشغيلية للإدارة، ويعكس تحليل الربحية الآثار المشتركة لأدارة السيولة والمديونية وإدارة الموجودات على الكفاءة التشغيلية لإدارة المصرف. اذ تقدم نسب الربحية صورة عن درجة النجاح في تحقيق هذا الغرض وهي تعبر عن الأرباح المتحققة قياسا إلى الأرقام الأساسية الأخرى في الكشوفات المالية أو بالنسبة إلى بعض موارد المصارف والتركيز على تقدير عائد البنك الفعلي أو المحتمل بخلاف نسب السيولة التي تركز على تقدير المخاطر فالأولى توضح الأداء المالي لأي مصرف وما حققه فعلا لذلك تعد نسب الربحية أكثر أنواع النسب استخداما. (Peter & Rose, 1999: 51).

1. معدل العائد على الموجودات ROA- Return on Assets Ratio

$$\text{ROA} = \text{net income} / \text{total assets}$$

ان معدل العائد على الموجودات (ROA) هو مؤشر لمدى ربحية الشركة بالنسبة إلى إجمالي أصولها. ويقدم ROA فكرة عن مدى كفاءة الإدارة في استخدام موجوداتها لتوليد الأرباح يتم احتسابه عن طريق قسمة الأرباح السنوية للشركة على إجمالي أصولها، ويتم عرض ROA كنسبة مئوية. يشار إليها أحياناً باسم "العائد على الاستثمار". ويشير ROA الى الأرباح المتحققة من رأس المال المستثمر (الموجودات) ويمكن أن تختلف العوائد على الأصول للشركات بشكل كبير وإذ تعتمد على الصناعة، لهذا السبب عند استخدام ROA كإجراء مقارنة، من الأفضل مقارنته بأرقام ROA السابقة للشركة أو ROA لشركة مماثلة. تتكون موجودات الشركة من كل من الديون وحقوق الملكية حيث يتم استخدام كل من هذين النوعين من التمويل لتمويل عمليات الشركة اذ يمنح رقم العائد على الاستثمار المستثمرين فكرة عن مدى فعالية تحويل الشركة للأموال التي تستثمرها في صافي الدخل، كلما زاد عدد العائد على الاستثمار كلما كان ذلك أفضل، لأن الشركة تكسب المزيد من المال على استثمارات أقل كما ويطلق عليها أيضاً بدرجة استغلال الموجودات ويعبر عن مدى كفاءة إدارة المصرف وقدرته على تحقيق أرباح إضافية من توظيف موجودات المصرف في القروض والاستثمارات واستغلالها بأفضل ما لديه من موجودات ومدى الكفاءة التي يتمتع به في استغلالها وأن ارتفاع هذه النسبة يدل على كفاءة سياسات الإدارة التشغيلية والاستثمارية (Girbert&Wheelock,2007:519).

2. معدل العائد على حق الملكية Rate of Return on Equity

$$\text{ROE} = \text{net income} / \text{total Equity}$$

ان معدل العائد على حقوق الملكية يقيس بفعالية مقدار الربح الذي يمكن أن تحققه الشركة على رأس مال المالكين، ويمكن استخدامه مع مرور الوقت لتقييم التغييرات وحسب العائد على حقوق المساهمين باعتباره صافي دخل الشركة السنوي بعد الضرائب مقسوماً على متوسط حقوق المساهمين. بمعنى آخر، يشير العائد على حقوق الملكية إلى مقدار الأرباح الناتجة عن كل دولار من حقوق الملكية. اذ يساهم في تحديد كفاءة اداء الشركة، بشكل عام، كلما ارتفع العائد على حقوق المساهمين، كلما كانت الشركات قوية مالياً وتعد النسبة المرغوبة فيها تتراوح ما بين (١٥-٢٠٪)، وارتفاع هذه النسبة يدل على كفاءة إدارة المصرف وأيضاً ارتفاعها يدل على المخاطرة العالية الناجمة عن زيادة الرافعة المالية وتشير درجة اعتماد المصرف على المديونية وانخفاضها إلى اعتماد المصرف تمويلًا متحفظًا بالقروض وتشمل حقوق الملكية رأس

مال الأسهم وكذلك الاحتياطات والأرباح المحتجزة ويعمل المصرف على زيادته بما يتناسب ونسبة المخاطر التي يواجهها (Girbert&Wheelock,2007:519)

3. معدل العائد على الودائع Rate of Return on Deposits

$$RRD = \text{net income} / \text{total Deposits}$$

المقياس الثالث من الربحية هو ROD. ويعرف بأنه صافي الدخل الى مجموع الودائع، وهو يشير الى امكانية البنك على منافسة البنوك الأخرى للحصول على ودائع الزبائن. ويمكن اعتباره سعر لمبادلة الودائع أو اعتباره كلفة جذب الودائع. وان ارتفاع سعر الفائدة على الودائع من دوافع المنافسة يؤدي الى تآكل الارباح (Bashir,1999:11) وهذه النسبة تقيس كفاءة البنك على توليد صافي ربح من الأموال المتاحة للاستثمار (Boubakri & Fisher, 2006: 24).

4. هامش صافي الدخل Net Income Margin

$$NIM = \text{Net Income} / \text{Revenues}$$

يقيس هذا المؤشر صافي الربح المتولد لكل دولار واحد من مجموع الإيرادات. و يقيس قدرة المصرف على الرقابة والسيطرة على المصاريف، وذلك لان صافي الدخل يساوي اجمالي الإيرادات مطروحاً منها النفقات. وكلما كبر هامش صافي الدخل دل ذلك على كفاءة المصرف في خفض النفقات والضرائب. (Ross, 2005: 31).

5. معدل العائد على الأموال المتاحة

$$\text{معدل العائد على الأموال المتاحة} = \text{صافي الدخل} \setminus \text{حقوق الملكية} + \text{الودائع}$$

يعد معدل العائد على الاموال المتاحة اساسا في تقييم مجموعة من السياسات الاقتصادية التي قد تؤثر على تكوين رأس المال على ما إذا كان معدل العائد السائد أعلى أو أقل من المعدل المتحقق في السوق يهدف هذا المؤشر الى قياس مدى قدرة المصرف على توليد العائدات من توظيف الاموال التي يمتلكها (بحقوق الملكية والودائع) في تمويل الموجودات. وتشير زيادة هذا المؤشر الى كفاءة الادارة في استغلال الاموال، اما انخفاضه فيدل على ان الموارد المالية تتزايد بمعدل يزيد على معدل زيادة صافي الارباح. (Ross, 2013: 31)

المبحث الثالث/ الجانب التطبيقي لتغيرات البحث

جدول (2) نسب السيولة ومؤشرات الربحية لبنك الاردن التجاري للمدة (2008-2020)

السنة	Y1	Y2	Y3	% X1	%X2	%X3
	الاحتياطي القانوني "مليون دينار اردني"	الاحتياطي الاختياري "مليون دينار اردني"	احتياطيات عامة "مليون دينار اردني"	العائد على حقوق المساهمين	العائد على رأس المال	العائد على الموجودات
2008	14.250,810	3.937,383	3.700,135	19.9	21.8	1.55
2009	17.493,150	6.484,680	5.128,333	23.4	35.1	2.16
2010	21.168,108	7.349,916	5.914,150	19.5	25.6	2
2011	25.220,944	8.107,991	5.927,317	16.2	24.38	1.7
2012	29.715,376	11.645,830	8.101,687	19.3	32.86	2.1
2013	33.822,569	19.860,215	8.318,914	13.6	25.37	1.4
2014	38.373859	24.731661	9.736920	15.6	32.12	1.7
2015	43.295048	8.928707	10.876048	15.22	23.58	1.82
2016	48.583716	13.735305	11.076830	13.55	21.40	1.63
2017	54.583716	13.715928	11.907433	13.37	23.3	1.99
2018	61.177439	13.71453	13.128988	14.44	30.39	2.21
2019	67.716833	13.709704	12.646252	11.7	20.42	1.86
2020	73.917046	0.113124	12.996161	10.78	20.7	1.82

المصدر: - من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية لبنك الاردن التجاري للمدة (٢٠٠٨-٢٠٢٠)

نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج SPSS

اولا- قياس اداء بنك الاردن التجاري من خلال تحليل الاثر بين مؤشرات السيولة ومؤشرات الربحية. وقد تم تحويل القيمة المطلقة (Y1,Y2,Y3) الى صيغة (Ln) لتتوافق في القياس مع النسب المتوية ل (x1,x2,x3)

جدول (3) قياس أثر نسب السيولة على مؤشرات الربحية لبنك الاردن للمدة (2008-2020)

Model	R	R Square	Statistics						W.D
			Adjusted R Square	F المحسبة	F الجدولية	T المحسبة	T الجدولية	Sig	
$\ln Y1 = 60.814 - 5.303X1 - 0.093X2 + 36.15X3$ $T = 4.790 - 9.472 - 0.4 + 0.454$	.969a	0.938	0.918	45.752	3.71	4.790	1.782	.000	1.274
$\ln Y2 = 22.950 - 1.263X1 + 1.323X2 - 14.093 X3$ $T = 2.086 - 2.604 3.339 - 2.101$	0.768	0.589	0.452	4.302	3.71	2.086	1.782	0.038	1.950
$\ln Y3 = 11.158 - 0.950X1 + 0.11X2 + 5.562 X3$ $T = 4.871 - 9.407 1.343 3.981$	0.963	0.928	0.904	38.454	3.71	4.871	1.782	0.00	1.234

المصدر: - من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسب الالي وبرنامج Spss

١- المعيار الاحصائي

١- النموذج الاول اثر الاحتياطي القانوني Ln Y1 على مؤشرات الربحية فقد اظهرت النتائج الواردة في جدول اعلاه ان النموذج قد اجتاز الاختبارات الاحصائية بنجاح عندما تجاوزت قيم (T,F) المحتسبة القيم الجدولية لها عند مستوى معنوية 5% وللمتغير المستقل العائد على حقوق المساهمين (X) بينما لم تكن قيمة T للمتغير X2,X3 معنوي . وأن معامل التحديد R Square بلغ 96.9% مما يعني ان المتغيرات المستقلة المعنوية استطاعت ان تفسر نسبة 96.9% من العوامل المؤثرة في الاحتياطي القانوني Ln Y1 بينما 3.1% من العوامل المتممة المؤثرة تدخل ضمن الخطأ العشوائي لعدم قابليتها على القياس.

ب- النموذج الثاني أثر الاحتياطي الاختياري Ln Y2 على مؤشرات الربحية فقد اظهرت النتائج الواردة في جدول اعلاه ان النموذج قد اجتاز الاختبارات الاحصائية بنجاح عندما تجاوزت قيم (T, F) المحتسبة القيم الجدولية لها عند مستوى معنوية 5% ولجميع المتغيرات المستقلة. وأن معامل التحديد R Square بلغ 76.8% مما يعني ان المتغيرات المستقلة المعنوية استطاعت ان تفسر نسبة 76.8% من العوامل المؤثرة في الاحتياطي الاختياري Ln Y2 بينما 23.2% من العوامل المتممة المؤثرة تدخل ضمن الخطأ العشوائي لعدم قابليتها على القياس.

ج- النموذج الثالث اثر الاحتياطيات العامة Ln Y3 على مؤشرات الربحية فقد اظهرت النتائج الواردة في جدول اعلاه ان النموذج قد اجتاز الاختبارات الاحصائية بنجاح عندما تجاوزت قيم (T,F) المحتسبة القيم الجدولية لها عند مستوى معنوية 5% وللمتغيرات المستقل X1 العائد على حقوق المساهمين و X3 العائد على الموجودات بينما لم تكن قيمة T للمتغير X2 معنوي. وأن معامل التحديد R Square بلغ 96.9% مما يعني ان المتغيرات المستقلة المعنوية استطاعت ان تفسر نسبة 96.3% من العوامل المؤثرة في الاحتياطي القانوني Ln Y1 بينما 3.7% من العوامل المتممة المؤثرة تدخل ضمن الخطأ العشوائي لعدم قابليتها على القياس.

٢- المعيار القياسي

يشير اختبار دوربن واتسن (durbin – Watson. D.W) الى خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي عند مستوى معنوية 5% بشرط انها أكبر من الحدين الادنى (d1=0.874) والأعلى (du=1.102) وفي الوقت نفسه تكون قيمتها اقل من قيمة (4-du) البالغة 2.898 وقد اجتازت النماذج الثلاثة اختبار دوربن واتسن بنجاح حيث ان: -

$$1.102 < 2.545 < 2.898$$

$$du < D.W < 4-du$$

٣- المعيار الاقتصادي

يظهر الجدول (٤) طبيعة أثر $LnY2$ الائتمان مع المتغيرات المستقلة ومقدار التغير الناتج فيها لتغير الائتمان بمقدار ١% ولجميع عينة البحث

جدول (4) يمثل التغير بمقدار ١% في المتغيرات المعتمدة وأثره في تغيير المتغيرات المستقلة بنسب مختلفة

المتغيرات	مقدار التغير ١%	العائد على حقوق المساهمين X1	العائد على رأس المال X2	العائد على الموجودات X3
الاحتياطي القانوني	مقدار التغير Y1	%5.303	%0.093	%36.15
الاحتياطي الاختياري	مقدار التغير Y2	%1.236	%1.323	%14.093
الاحتياطيات العامة	مقدار التغير Y3	%0.95	%0.11	%5.562

المصدر: - من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

ونلاحظ ان اعلى تغيير كان في العائد على ال موجودات X3 اذ بلغ 36.15% نتيجة تغير الاحتياطي القانوني 1% وكذلك تغير X3 "14.093%" عند تغير الاحتياطي الاختياري 1%

المبحث الرابع / الاستنتاجات والتوصيات

أولا - الاستنتاجات

1. ان نسبة الاحتياطي القانوني هي أكثر نسب السيولة تأثيرا على مؤشرات الربحية.
2. وجود ارتباط عكسي بين نسبة الاحتياطي القانوني ومؤشر الربحية العائد على حقوق المساهمين وللنماذج الثلاثة أي كلما ارتفعت نسبة الاحتياطي النقدي انخفض أداء البنك وبالتالي انخفاض ربحية البنك.
3. تؤثر جميع الاحتياطيات المصرفية سواء القانونية او الاختيارية على مؤشرات الربحية بعلاقة عكسية وتكون ذات علاقة طردية مع درجة امان المصرف.
4. ارتفاع ربحية البنك نتيجة لزيادة القروض الممنوحة يصاحبه ارتفاع مخاطر السيولة وبالعكس.
- 5- ان التغير في نسبة الاحتياط القانوني بمقدار ١% يحقق أكبر أثر في مؤشر الربحية العائد على الموجودات بنسبة تغير 36.15%

ثانيا- التوصيات

1. الالتزام بنسب الاحتياطي القانوني الى جنب الاحتياطيات الاختيارية يوفر سيولة للبنك يجنبه المخاطر
2. تجنب التوسعة في الاستثمارات على حساب انخفاض الاحتياطيات
3. التركيز على الاستثمار في الاوراق المالية سريعة التداول لتوفير السيولة من جانب ومن جانب آخر توفير عائد.
4. تحسين العلاقات مع المؤسسات المالية الأخرى بما يسهل من عملية الاقتراض منها عند الحاجة
5. الابتعاد عن الاستثمار ذات المخاطر العالية لأنها تتضمن مخاطر سيولة مرتفعة.

Resource

1. Barbara Casu ,Claudia Girardone ,Philip Molyneux, INTRODUCTION TO BANKING , 2006
2. Bashir, Abdel-Hameed M. Risk and Profitability Measures in Islamic Banks: The Case of To Sudanese Banks. Islamic Economic Studies, Vol. 6, No. 2, May , 1999
3. Bjorn Snottier, Amareging, "Building and using Assess ment Models for financial feasibility–Analysis–Investment Projects", Master Thesis, university of Iceland.2010
4. ciby joseph , Advanced Credit risk Analysis and management ,2013, printed in Great Britain by CPI Group (UK) Ltd , Croydon, CR04YY
5. Gilbert, R. Alton and Wheelock, David C.Measuring Commercial Bank Profitability: Proceed with Caution. Federal Reserve Bank of St. Louis Review, November/December, 89(6), pp. 515–32, 2007
6. Hempel George H. & Simonson Donald G., Bank Management: Text & Cases, 5th Ed., New York: John Wiley & Sons, Ice , 1999 .
 - a. Hong Kong **Monetary Authority**
7. Howells , Peter , Bain , Keith . “ Financial Markets & Institutions . ” 5th ed. , prentice Hall , 2007 .
8. Jochen Zimmermann,“Bank capitalization and bank performance: a comparative analysis using accounting– and market–based measures”,Banks and Bank Systems, Volume 12, Issue 3, 2017,JOURNAL "Banks and Bank Systems"
9. Macroeconomic conditions and banking performance in Hong Kong SAR:
10. Peter Rose, Sylvia C.Hudgins, Bank management & financial Services,2013
11. Peter Rose, Sylvia C.Hudgins, Bank management & financial Services,2008
12. Porter,Gary &Norton ,Curtis , " Using Financial Accounting Information: The Alternative to Debits and Credits", *9th edition* , Nelson education,Ltd.,Canada, 2015 .
13. Sangmi Mohiud,Nazir Tabassum,Analyzing Financial Perfomance of Commercial Banks in India:Application of CAMEL Model , Journal of Commerce&Social Sciences,Vo1.4(1),pp.40–2010
14. Sangmi, Mohi-ud-Din&Nazir, Tabassum . Analyzing Financial Performance of Commercial Banks in India: Application of CAMEL Model.Pakistan Journal of Commerce & Social Sciences, Vol. 4 (1), pp.40–55, 2010

a. Stefan Gerlach, Wensheng Peng and Chang Shu1

15- Sokefun, Liquidity Risk and Profitability , Journal of Development and management Review,9(1),pp.166-174,201

16- Hempel George H. & Simonson Donald G., Bank Management: Text & Cases, 5th Ed., New York: John Wiley & Sons, Ice , 1999 .